



تخللت المحكمة الاتية ٤ العبا بتاريخ ٢٠١٣/٥ برئاسة القاضي السيد مدحت منصور وعضوية كل من السادة القضاة ٢٠١٣ - د الساسي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد باهان ومحمد صائب النقاشيدي وعبود صالح النسيبي وميخائيل شمشون اس كورميس وعصين ابو تكمن العادوتين بتفضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

التميز — المدعي عليه/ وزير دفاع /إضافة توظيفته وعينه الموظف الطولي ناجي حاتم .
التميز عليه — المدعي/ مزهر جلوب عباس .

الإعداد/

ادعى المدعي (التميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه أصيب على التقاعد بموجب الأمر التواريخي الترقم (٥٧٩) في ٢٠١١/٧/٣٠ ،والتك من وتوظيفته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨ .
تقدم المدعي بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨ الا انه لم تتم الإجابة عليه رغم سضي المدة القانونية .
أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٢ طلباً الحكم بانزوم المدعي عليه/إضافة توظيفته بدفع رواتبه لشهري (أب وأيلول) إضافة الي امتساب اجازته المترتبة والبالغة (١٨٠) يوماً ،
وتنتيجة المرافعة المضمورية الطوية اصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ وبعد اضبارة (٢٨٨)قضاء إداري/٢٠١٢) حكماً بالاتفاق بقضي بانزوم المدعي عليه/إضافة توظيفته بصرف رواتب المدعي للقائرة ممن ٢٠١١/٧/٣٠ ولغالبية ٢٠١١/٩/٢٥ ورة دعوى المدعي عن مطالته بامتساب الاجازات المترتبة .
طلعن التميز بالحكم بواسطة وتقبله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته الكبيولة المؤرخة في ٢٠١٣/١/٢٣ طلباً لفضله للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى التخليق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان طلعن التميزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف تنظر على الحكم التميز وجد انه لما استند إليه من أسباب صحوح وموافق تلقائون ، ذلك ان المدعي يقطن بالقرار السني المتمثل بامتساح المدعي عليه إضافة توظيفته عن صرف راتبه لشهري أب وأيلول سنة ٢٠١١ ، مع مطالته أيضاً بالاجازات المترتبة ، وحيث قد تليد بأن المدعي لديه معاملة تقاعدية قبل ٢٠٠٣/٤/٩ ، والله اعلم بتقدمة بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٤ ، وان رئيسه القاعدون

كوتاماري عيراق
داد كاي بالاي نيستيجادي



بمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٥٣ (التجارية/تميز/٢٠١٣)

قد تم طعنه بالتاريخ اعلاه . وحيث قد صدر الأمر الصادر (٥١٧) في ٢٠١١/٧/٣٠
تضمنه مع آخرين بالإحالة على التقاعد ، وحيث ان الإحالة على التقاعد قد تمت فعلياً
بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٥ وهي الفترة التي استغرقتها وصول الأمر إلى عدله . وحيث ان راتبه
قد قطع اعتباراً من تاريخ صدور الأمر بتاريخ ٢٠١١/٧/٣٠ وهذا ما أكدته وكيل المدعي عليه
/إضافة لوثيقته في جلسة ٢٠١٢/١٠/١٠ . عليه فأن المدعي يستحق رواتبه
لفترة من ٢٠١١/٧/٣٠ ولغاية ٢٠١١/٩/٢٥ وحيث ان امتناع المدعي عليه /إضافة لوثيقته
من صرف الرواتب المطالب بها لا يستند الى سبب قانوني مقنع . وحيث ان محصلة القضاء الإداري
قضت في حكمها التمييز الزام المدعي عليه بصرف رواتب المدعي لفترة من ٢٠١١/٧/٣٠
ولغاية ٢٠١١/٩/٢٥ ، وقضت أيضاً برد الدعوى فيما يتعلق بالمطالبة بالإجازات المتراكمة
لان تلك بشأن دعوى مستقلة فيكون حكمها قد جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر
تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحصيل التمييز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٦ .


الرئيس
مهدخت الحمود


العضو
فازوق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد بايان


العضو
محمد صائب القاسبي


العضو
عبد صالح التميمي


العضو
ميخائيل شحنون قس كوركيس


العضو
حسين ابو التمن